

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



العدد رقم: 88 التاريخ: 4 فبراير 2018

ويتضمن هذا الأسبوع

- عرضاً لأبرز الأحداث العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي
- تحليلاً خاصاً: مشاورات المادة الرابعة لمصر 2017 – يناير 2018
- آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير منعمدة.



أبرز الأحداث العالمية والإقليمية خلال الأسبوع الماضي

بلومبرغ: صفوة دافوس عينها على صفقات الدمج والاستحواذ في قطاع البنوك المتعثر في أوروبا

هناك سبب منطقي لدمج بعض أكبر المقرضين في أوروبا. وهذا هو رأي العديد من المديرين التنفيذيين الماليين الذين اجتمعوا في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس، سويسرا، خلال الأسبوع الماضي. فبعد عقد من الأزمة المالية، يواجه بعض أكبر المقرضين في المنطقة انخفاضاً في العائدات، حيث لا تزال أسعار الفائدة متدنية بمستويات قياسية، بينما أدت الفواتير القانونية والمطالب الرأسمالية إلى تأكل الأرباح.



اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره

رونترز: إدارة ترامب لن تفرض عقوبات جديدة على روسيا رغم القانون

قالت إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنها لن تفرض في الوقت الحالي عقوبات إضافية على روسيا على الرغم من صدور قانون جديد يهدف لمعاقبة موسكو على تدخلها المزعوم في الانتخابات الأمريكية عام 2016، مشددة على أن هذا الإجراء قد بدأ بالفعل يؤثر على الشركات الروسية. وقالت المتحدثة باسم وزارة الخارجية هيزر نويرت في بيان إنه قد تم إبلاغ الكونغرس بأن هذا التشريع وتنفيذه يعوقان مبيعات الدفاع الروسية، مضيفة أنه منذ سن هذا التشريع، تشير التقديرات إلى أن الحكومات الأجنبية تخلت عن عمليات شراء مقررّة أو معلنة لمعدات دفاع روسية تبلغ قيمتها عدة مليارات دولار.

اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



بلومبرغ: اقتصاد منطقة اليورو يسجل نهاية قوية لعام 2017 مدعوماً بالسياسة التيسيرية للبنك المركزي الأوروبي

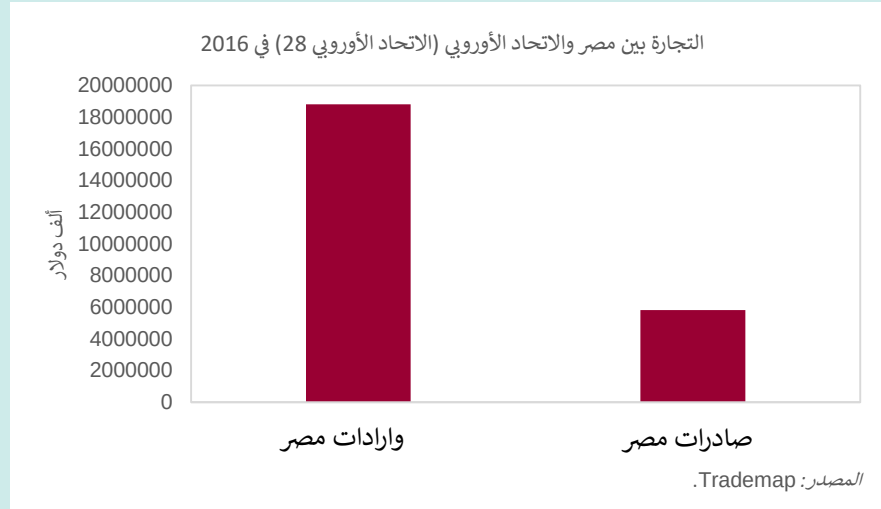
أنهى اقتصاد منطقة اليورو العام الماضي بتحقيق نمو قوي في ربع آخر، وتشير الثقة بين الشركات والأسر المعيشية إلى عدم حدوث تباطؤ في الأفق. وكان الناتج المحلي الإجمالي قد ارتفع بنسبة 0.6% خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من العام حتى ديسمبر، وذلك اتساقاً مع التوقعات وبذلك يكون التوسع التاسع عشر على التوالي. وسجل الاقتصادان الفرنسي والإسباني، وهما من أكبر الاقتصادات في الاتحاد الأوروبي، معدلات نمو قوية متشابهة. وساعد النمو القوي في نهاية العام على توسع منطقة اليورو في عام 2017 بنسبة 2.5% أي أفضل من توقعات الخبراء الاقتصاديين والبنك المركزي الأوروبي، وهي وتيرة لم تشهدها المنطقة منذ الأزمة المالية في عام 2008.



اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



بلومرغ: تركيا تصبح ساحة معركة للمقرضين الخليجيين الساعين للتوسع

يجري أكبر بنك في دبي محادثات لاحتمال الحصول على وحدة تركية مملوكة بالكامل لبنك Sberbank PJSC منضمًا بذلك إلى أقرانه من قطر والكويت الرامين لتوسعة نشاطهم في تركيا. وأعلن بنك دبي الوطني عن بدء مناقشات أولية مع بنك Denizbank AS. ووفقًا لأشخاص مطلعين طلبوا عدم الكشف عن هويتهم، فإن "سبيربنك" الذي يتخذ من موسكو مقرا له، يجري أيضا محادثات مع بنوك أخرى من منطقة مجلس التعاون الخليجي.

اضغط هنا لمطالعة الخبر من مصدره

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.



تحليل خاص: صندوق النقد الدولي

مشاورات المادة الرابعة لمصر 2017 – يناير 2018

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي مشاورات المادة الرابعة مع مصر في 20 ديسمبر 2017، وانتهى من المراجعة الثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر المدعوم باتفاق تسهيل الصندوق الممدد. وقد لعب برنامج الإصلاح في مصر، في إطار تسهيل الصندوق الممدد، دوراً مهماً في تحقيق الاستقرار في الاقتصاد. ففي نهاية عام 2016/2015، أدى مزيج السياسات الذي طال أمده وعدم استدامته في نهاية المطاف إلى معدلات منخفضة من النمو والاستثمار، وارتفاع الدين العام الحكومي، وسعر صرف مبالغ فيه، واتساع عجز الميزان الجاري، وانخفاض الاحتياطيات الدولية الإجمالية، ونقص حاد في النقد الأجنبي. وبفضل الاستقرار السياسي والاجتماعي، منذ ما يقرب من عام على إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الطموح، بدأ الاقتصاد المصري في الانتعاش وبدأت الثقة في العودة من جديد. وفي هذا الإطار جاءت التوقعات الاقتصادية للاقتصاد المصري جيدة، شريطة الحفاظ على سياسات حكيمة على مستوى الاقتصاد الكلي، والتوسع في نطاق الإصلاحات المعززة للنمو. وارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.5% في عام 2016/2015 إلى 4.2% في 2017/2016، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 4.8% في 2018/2017 وإلى 6% في الأجل المتوسط. وكان التضخم قد بلغ ذروته في شهر يوليو 2017، عند 35%، مما يعكس تأثير تمرير انخفاض سعر الصرف والزيادات في أسعار الطاقة ومعدل الضريبة على القيمة المضافة، ولكنه بدأ في التراجع منذ ذلك الحين مدعوماً بتشديد السياسة النقدية. ومن المتوقع أن ينخفض التضخم إلى نحو 12% بحلول يونيو 2018 ثم إلى أرقام مفردة في عام 2019. ولا يزال عجز الميزان الجاري ثابت دون تغيير عند نحو 6% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017/2016، ولكن مع تحسن القدرة التنافسية الخارجية، وإصلاح بيئة الأعمال، من المتوقع أن ينخفض إلى نحو 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018/2017 وإلى نحو 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2022/2021. ومع تحرير سعر الصرف، اختفت السوق الموازية، وارتفعت تدفقات رأس المال الوافدة، وبلغت الاحتياطيات الدولية 5 أشهر من واردات السلع والخدمات. كما تقلص عجز المالية العامة الأساسي من 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016/2015 إلى 1.8% من الناتج المحلي الإجمالي في 2017/2016، ومن المتوقع أن يتحول إلى فائض قدره 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي في 2018/2017. وللحفاظ على زخم الإصلاح

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير متعمدة.

اقتصادنا والعالم

التقرير الأسبوعي



الاقتصادي، ينبغي أن تهدف أولويات السياسات على المدى المتوسط إلى زيادة الإنتاج المحتمل وتعزيز النمو الشامل لخلق فرص عمل للشباب وعدد السكان المتنامي. وسيتطلب ذلك من القطاع الخاص أن يصبح المحرك الرئيسي للنمو ومن الدولة توفير بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي، ومناخ أعمال موات، وتوفير السلع العامة بصورة تتسم بالكفاءة. كما أن تعزيز الحماية الاجتماعية سيكون مهما لحماية الفئات الأشد ضعفا. وينبغي أن تشمل الإصلاحات تحديث الإطار التنظيمي لإيجاد مجال متكافئ للجميع؛ وتعزيز المنافسة في أسواق المدخلات والمنتجات؛ ودعم زيادة التكامل التجاري وإزالة الحواجز غير التعريفية؛ وتحسين فرص الحصول على التمويل والأراضي؛ وتعزيز الحوكمة، والشفافية، ومساءلة الشركات المملوكة للدولة؛ وتعزيز سوق العمل.

اضغط هنا لمطالعة التقرير من مصدره

المركز المصري للدراسات الاقتصادية: مصر بعد عام من بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير منعمدة.



آخر التطورات في الأسواق المالية والسلعية

رويتز: لماذا كندا هي المحطة القادمة لثورة النفط الصخري؟

ألقت ثورة النفط الصخري الأمريكي بظلالها على صناعة الطاقة الكندية في السنوات الأخيرة، الأمر الذي أنهى عقدين من التوسع السريع وخلق فرص العمل في استثمارات الرمال النفطية الضخمة في البلاد. وتولي كندا اهتماماً كبيراً بحقول النفط الصخري الخاصة بها لإصلاح الأضرار الاقتصادية، ويستكشف المنتجون الكنديون وخبراء النفط العالميون بشكل متزايد تكوينات "دافيرناي" و"مونتي" التي يرون أنه يمكنها منافسة حقول النفط الصخري الأمريكية الأكثر غزارة. وتعد كندا أول دولة بعد الولايات المتحدة تشهد تنمية واسعة النطاق لموارد النفط الصخري التي تمثل 8% من إجمالي إنتاج النفط الكندي. كما تمتلك الصين وروسيا والأرجنتين احتياطيات ضخمة من النفط الصخري، ولكنها لم تغلب بعد على العقبات التي تعوق التنمية التجارية الكاملة.

مصدر الترجمة

رويتز: تعويضات بنحو 425 مليون دولار بعد سرقة عملات رقمية في اليابان

أعلنت شركة كوين-تشيك (Coincheck) إحدى أكبر الشركات اليابانية المتخصصة في تداول العملات الرقمية أنها سترد غالبية أصول افتراضية قدرها 46.3 مليار ين ياباني (425 مليون دولار) كانت قد سُرقت في هجمات قرصنة إلكترونية هي الأكبر من نوعها، وهو ما يعادل نحو 90% من أصول من عملة نيم (NEM) الافتراضية بقيمة 58 مليار ين. وأجبرت الهجمات الشركة - ومقرها طوكيو - على وقف السحب على جميع العملات الرقمية باستثناء "بيتكوين". وقالت الشركة في بيان لها إنها سوف تقوم برد المبالغ لـ 260 ألف عميل يتعاملون على عملة "نيم" الرقمية بالين الياباني وإن كانت مازالت لم تقرر بعد وقت وطريقة الدفع.

مصدر الترجمة

تنبيه هام:

يتم الحصول على محتوى هذا التقرير مباشرة من المصادر المشار إليها دون أي إضافة من جانب المركز المصري للدراسات الاقتصادية. والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في هذا التقرير. وأي أخطاء قد تحدث هي غير مقصودة وغير منعمدة.